جمهورية مصر العربيـة

معهد التخطيط القومي

المدراسـات العليـا

التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعـــــــداد

صفاء مصطفى أمين السنيتي

إشـــــــراف

أ.د/ نيڤين كمال

أستاذ بمركز

السياسات الاقتصادية الكلية

د/ هبه الباز

أستاذ مساعد بمركز

السياسات الاقتصادية الكلية

٢٠٢٣

جمهورية مصر العربيــة

معهد التخطيط القومي

المدراسـات العليـا

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر، الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

The External Financing and its Role in Achieving Development in Egypt

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ نيڤين كمال

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية — مشرفًا ورئيسًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

أ.د/ خالد زكريا

أستاذ الاقتصاد ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية — محكمًا وعضوًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

أ/ عبد الفتاح الجبالي

الخبير الاقتصادي — محكمًا وعضوًا

رئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي — التوقيع:

د/ هبه الباز

أستاذ الاقتصاد المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية — مشرفًا مشاركًا وعضوًا

بمعهد التخطيط القومي — التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم
وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ
صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ
ثسورة هود (من الآية ٨٨)

الشكر والتقدير

بسم الله الذي جل شأنه والحمد لله الذي وفقنا لشكره، والثناء لله عز وجل أولاً على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل، فلله الحمد على هذه النعم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... اللهم أرزقنا علمًا نافعًا ...

لا يسعنا بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتناء إلى أساتذتي الأفاضل **الأستاذة الدكتورة / نيڤين كمال – أستاذ بقسم السياسات الاقتصادية الكلية –، الدكتورة / هبه الباز – أستاذ مساعد بقسم السياسات الاقتصادية الكلية –**، بتفضلهما بالإشراف على هذا البحث، حيث قدما لي كل النصح والأرشاد طوال فترة الإعداد فلهما مني كل الشكر والتقدير.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، على تفضلهم بالمشاركة في لجنة الحكم على هذا البحث، وأشكرهم على كل ما قدموه لي من نصائح وإرشادات وما أبدوه من ملاحظات.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل ما قدم لي يد العون لاتمام هذا البحث بدءًا من أسرتي ووالدتي، وأشقائي، وأسرتي الثانية أصدقائي، وزملائي في وزارة الشباب والرياضة، فلهما مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

مستخلص البحث

عنوان الرسالة: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

المشرف: أ.د/ نيڤين كمال – د/ هبة الباز **السنة: ٢٠٢٣**

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

يهدف هذا البحث إلى دراسة التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تم رصد وتحليل مصادر التمويل الخارجي المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية، والاقتراض الخارجي. وتوصل البحث إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز جزءً كبيرًا منه في الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. كما توصل البحث إلى ضآلة قيمة المساعدات التنموية الرسمية، وبالتالي لا يعتمد عليها في تمويل التنمية، خصوصًا أن لها اعتبارات سياسية ودوافع أخرى. ولذلك لابد من توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية. أن التمويل الخارجي له تكاليفه وأعباؤه، فلا بد من الموازنة بين مصادره المختلفة. ولابد من أن يرتبط الاقتراض الخارجي بتنمية القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل بما يفوق أعباء خدمة واستهلاك هذا النوع من التمويل، بجانب الاعتماد على التمويل الذاتي للأنشطة قدر الإمكان. فهناك العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد حصلت مصر على القروض الخارجية من أجل تحقيق التنمية، ولكن لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل، حيث يتم توجيهها لمشروعات غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير النقد الأجنبي. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية التي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي، وإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، بالإضافة إلى أهمية إعداد دراسات لتقييم جدوى الاقتراض الخارجي، وأخيرًا محاولة إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية لتمويل التنمية.

الكلمات الدالة: تمويل التنمية – الاستثمار الأجنبي المباشر – الاقتراض الخارجي – مصر.

ملخص البحث

عنوان الرسالة: التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر

الباحث: صفاء مصطفى أمين السنيتي

المشرف: أ.د/ نيڤين كمال – د/ هبة الباز **السنة: ٢٠٢٣**

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

البحث بعنوان "التمويل الخارجي ودوره في تحقيق التنمية في مصر" خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)، وقد استخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي، تم تناول الأدبيات بشكل مختصر عن التمويل الخارجي (الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخارجي، والمساعدات الخارجية) واستعرض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول ثم النتائج وأهم التوصيات، حيث ركزت المقدمة على أهمية البحث وأهدافه ومنهج البحث.

استعرض **الفصل الأول** الجزء النظري التمهيدي لتمويل التنمية ومتطلباتها من حيث مفهوم التمويل وأهميته، ومصادر تمويل التنمية، ومنهجيات تقدير الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى مراحل تطور التمويل الخارجي.

ويتضمن **الفصل الثاني** مصادر التمويل الخارجي للتنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)، حيث تمت مناقشة البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية. وكذلك تحليل الاقتراض الخارجي بالنسبة لمصر، وهيكل الدين، وأهم الجهات المقرضة، ودوره في تحقيق التنمية.

بينما ركز **الفصل الثالث** على منافع ومخاطر التمويل الخارجي للتنمية في مصر، حيث تم تقييم مكاسب وخسائر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم منافع ومخاطر الاقتراض الخارجي للتنمية في مصر بشكل عام، وبشكل خاص تقييم استراتيجية إدارة الدين العام في مصر، واقتراح بدائل لتمويل التنمية.

وخلص البحث إلى العديد من النتائج أبرزها ما يلي:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز جزءً كبيرًا منه في الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس في الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا. كما توصل البحث إلى ضآلة قيمة المساعدات التنموية الرسمية، وبالتالي لا يعتمد عليها في تمويل التنمية، خصوصًا أن لها اعتبارات سياسية ودوافع أخرى. ولذلك لابد من توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية.

٢- عدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم للتنمية اضطر مصر للاعتماد بشكل أساسي على القروض الخارجية.
٣- تخضع عملية الاقتراض من المؤسسات الدولية لاعتبارات سياسية واقتصادية، فيجب على مصر أن تستخدم القرض الاستخدام الأمثل.
٤- هناك العديد من الانعكاسات السلبية للقروض الخارجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد حصلت مصر على القروض الخارجية من أجل تحقيق التنمية، ولكن لم يتم استخدام هذه القروض بالشكل الأمثل، حيث يتم توجيهها لمشروعات غير إنتاجية وقطاعات غير قادرة على توفير النقد الأجنبي.
٥- ضرورة إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية لتمويل التنمية.

وفيما يخص مقترحات البحث كان أبرزها ما يلي:

مقترحات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

١- وضع وتنفيذ الخطط والسياسات الكفيلة باجتذاب الاستثمارات في المجالات التي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستخدام الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يساعد على زيادة المحتوى الرقمي في مراحل الإنتاج المختلفة.
٢- إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرًا هامًا من مصادر التمويل الخارجي في الغالبية العظمى من دول العالم، ومصر من ضمنها، فإن السياسة الاقتصادية الرشيدة تقتضي العمل على توجيه تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى معالجة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري.
٣- تعظيم الاستفادة من هذه الاستثمارات من خلال توجيهها لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب مكونًا أجنبيًا مرتفعًا.
٤- إنشاء وإدارة المناطق الصناعية التي توفر البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية؛ التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر كفاءة البنية التحتية على تكاليف الاستثمار، ومن ثم على العائد المتوقع من هذا الاستثمار.
٥- المتابعة المستمرة للمشروعات الاستثمارية وواقع تنفيذها وإزالة العقبات التي تواجهها، وتوفير البيانات والإحصاءات الصحيحة عن الاستثمار، وإصدار التقارير والأدلة الخاصة بذلك، وتوفير حوافز إيجابية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل سهولة وسرعة الإجراءات، وحوافز ضريبية يتم ربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تطوير الصناعة، خلق فرص العمل، تنمية الكوادر البشرية، وزيادة الصادرات، ومنح حوافز غير ضريبية مثل علاوة الاستثمار، ومنح البحث والتطوير التكنولوجي.

٦- ضرورة وجود نموذج محدد للاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

٧- يتعين أن يكون لدى مصر كوادر اقتصادية وإدارية وقانونية مؤهلة وذات كفاءة عالية في إبرام التعاقدات الخاصة بهذه الاستثمارات، والتعامل مع قضايا فض وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بخصوصها.

مقترحات خاصة بالاقتراض الخارجي:

١- يجب في حالة اللجوء للاقتراض الخارجي، وخصوصًا من صندوق النقد الدولي، التفاوض على تسهيل بعض الشروط بما يناسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والحصول على قروض طويلة الأجل تساهم في إقامة مشروعات تنموية، بدلًا من القروض قصيرة الأجل التي تستخدم في علاج وضع اقتصادي مؤقت، مما يرفع من كفاءة استخدام هذه القروض.

٢- ضرورة توجيه الجانب الأكبر من الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات التنموية المحلية التي تتطلب مكونًا أجنبيًا وفقًا لأولوية المشروعات التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية.

٣- ضرورة تجنب تمويل الأنشطة الاستهلاكية بمصادر أجنبية، سواءً بقروض ميسرة أو غير ميسرة، مما يؤدي إلى أنماط استهلاكية لا تتناسب مع قدرات الاقتصاد المصري. مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما كانت مصادر تمويل الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية مصادر ذاتية وليست أجنبية، كانت الفرص أكبر لعدم تسرب عائدات التمويل خارج الاقتصاد، وكان هناك إمكانية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

٤- في حالة تحقيق فائض في الاحتياطات الدولية عن المستوى الأمثل، يُقترح أن يتم استخدام هذا الفائض في السداد المبكر لجزء من الدين الخارجي، بحيث يمكن تحقيق مكاسب عن طريق خفض رصيد الدين الخارجي المرتفع، ومن ثم تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، وكذلك تخفيف الأعباء والضغوط الخارجية. علاوة على ذلك التفاوض مع الدائنين على شراء هذا الدين بالقيمة الأسمية وبنسب خصم وبشروط ميسرة، مما يحقق أرباحًا رأسمالية.

٥- لابد من عدم اللجوء للاستدانة من الخارج إلا لتنمية الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة أو إقامة مشروعات إنتاجية جديدة.

٦- وضع سقف للاقتراض الخارجي، والمساعدة في الحفاظ على معدل مستدام للدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

بدائل أخرى لتمويل التنمية:

١- لدى مصر إمكانية لزيادة مصادر التمويل الداخلي من خلال زيادة تعبئة الموارد المحلية، عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، كما يجب رفع معدل الادخار المحلي عن طريق نشر الوعي الادخاري.

٢- بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، لابد من الاعتماد على التمويل المحلي لهذه المشروعات، واستخدام القروض الخارجية في تمويل القطاعات الإنتاجية، بحيث يتم تحفيز القطاعات المختلفة، وخلق أجواء استثمارية جديدة وفرص عمل.

٣- تطوير الأجهزة المصرفية والمالية، وتوافر الشفافية والإفصاح في التعاملات، وتوفير التكنولوجيا المناسبة لذلك.

٤- تقديم مجموعة من البدائل الحديثة التي تقوم على استخدام أدوات تمويلية مبتكرة وغير مفّعلة في الدول العربية بالشكل الكافي، ومن أهمها مبادلة الديون بالملكية، والتوريق، والصكوك الإسلامية، والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، والتمويل الجماعي وسندات المهاجرين كالتالي:

- تعتمد آلية مبادلة الديون Debt to Equity Swaps على تحويل الدين إلى أداة ملكية (حصة في شركة أو مشروع حكومي، أو أسهم) وتتضمن هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية مقابل خصم جزء من الأصل، وبذلك يعتبر الدين سدادًا. وفي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلًا، فإن الدائن والمدين يتفقان على تحويل الدين إلى حقوق ملكية (أسهم).
- تمثل آلية التوريق Securitization عمليًا قناة هامة لحشد الأموال لصالح الموازنة العامة للدولة وسد فجوة التمويل، حيث تقوم هذه الأداة على تجميع مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيًا ثم عرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوارق مالية، تقليلاً للمخاطر، وضمانًا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للجهة المصدرة.
- وفيما يتعلق بآلية الصكوك الإسلامية، فقد أوضح المحور أنها تمثل وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة، وأنها تمثل حصصًا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شرائها وتداولها. وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية التي تصدر بفئات متساوية. ويُمكن لهذه الصكوك المساهمة في تنمية الاستثمارات الحقيقية التنموية في الدول العربية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات، من حيث الآجال المطلوبة، ودرجة المخاطر، ونوعية القطاعات، وطريقة التمويل الملائمة.

- كذلك من ضمن هذه البدائل تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص PPP لتمويل وبناء وإدارة وتشغيل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة للدولة، لا سيما مشاريع توليد الطاقة المتجددة والطرق والاتصالات والمواصلات والجسور والمطارات والموانئ وسكك الحديد والنقل والقطاع الصحي والتعليمي والمياه ومشاريع الصرف الصحي وغيرها. لاسيما أنه يتمتع بصيغ متنوعة تعطي مرونة أكبر للدول في الاختيار والمفاضلة مثل صيغ الامتياز، وعقود الشراء والبناء والتشغيل (BBO)، والبناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، والبناء والتأجير والتملك ونقل الملكية (BROT)، إلى غير ذلك من الصيغ التي يتم تصميمها وفق حاجة الدولة وطبيعة المشروع. وذلك بهدف تعزيز تطوير القطاعات المذكورة، واستخدامها بطريقة مستدامة، والارتقاء بمستوى الخدمات والصيانة وجودتها.
- كذلك من ضمن الآليات الحديثة آلية سندات المهاجرين Diaspora Bonds وهي الآلية أو الأداة التي يمكن أن يكون لها أفق واسع لمساعدة العديد من الدول العربية، لاسيما تلك التي تزيد فيها نسبة تحويلات العاملين في الخارج مثل مصر والمغرب ولبنان والأردن وفلسطين والسودان وغيرها من الدول العربية، التي تواجه بالأساس مستويات عالية من المديونية، حيث يعتبر المغتربون مصدر تمويل هام في هذه الدول، سواءً من خلال تحويلاتهم المنتظمة لإعالة عائلاتهم أو من خلال استثماراتهم في بعض القطاعات التقليدية كالعقارات على سبيل المثال.
- تعتبر آلية التمويل الجماعي Crowd Funding مصدرًا إضافيًا لتمويل جهود التنمية والحد من تنامي الاعتماد على التمويل عبر المديونية. حيث يمكن تمويل عدد من المشاريع التنموية من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المواطنين، عادة من خلال الإنترنت أو من خلال القطاع المصرفي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للبحث	ق–ظ
المقدمة	ق
١– مشكلة البحث	ر
٢– أهمية البحث	ش
٣– أهداف البحث	ت
٤– الأسئلة البحثية المقترحة	ت
٥– منهج البحث	ت
٦– الدراسات السابقة	ت
الفصل الأول: تمويل التنمية ومتطلباتها	١– ٤٧
١–١ مفهوم التمويل وأهميته	٤
١–٢ مصادر تمويل التنمية	٧
١–٣ مراحل تطور التمويل الخارجي	٤١
خلاصة الفصل الأول	٤٥
الفصل الثاني: مصادر التمويل الخارجي للتنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٤٨ – ٩١
٢–١ الفجوات التمويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٥٠
٢–٢ مصادر التمويل الخارجي لمصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٦٣
٢–٢–١ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٦٤
٢–٢–٢ المساعدات التنموية الرسمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٥
٢–٢–٣ الاقتراض الخارجي في مصر وتطوره خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٧
خلاصة الفصل الثاني	٩٠

الفصل الثالث: منافع ومخاطر التمويل الخارجي للتنمية في مصر	٩٢-١٣١
٣-١ تقييم منافع ومخاطر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	٩٤
٣-٢ تقييم منافع ومخاطر الاقتراض الخارجي في مصر	١٠١
٣-٣ بدائل مقترحة لتمويل التنمية	١٢٦
خلاصة الفصل الثالث	١٢٩
النتائج والمقترحات	١٣٢-١٤٤
نتائج البحث	١٣٣
مقترحات البحث	١٣٣
قائمة المراجع	١٤٦
الملاحق	١٦٦
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	ii

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
٢ – ١	فجوة (الادخار–الاستثمار) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٢
٢ – ٢	فجوة (الصادرات–الواردات) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٦
٢ – ٣	عجز الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٠/٢٠٢٠)	٥٩
٢ – ٤	الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٦٤
٢ – ٥	تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٦٨
٢ – ٦	الاقتراض من المؤسسات الدولية والإقليمية لإجمالي قيمة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٨
٣ – ١	نصيب القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة لمصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩–٢٠٢٠)	٩٥
٣ – ٢	النصيب النسبي للقطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	٩٦
٣ – ٣	منافع ومخاطر الدين الخارجي	١٠١
٣ – ٤	بعض القروض المُبرمة بين مصر ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية	١٠٧

٣ – ٥	تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٢
٣ – ٦	المستوى الأمثل لصافي الاحتياطيات الدولية وفقًا لمؤشر إجمالي الديون الخارجية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٨
٣ – ٧	تطور الدين العام في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٩
٣ – ٨	ملخص لأهم مؤشرات تقييم استراتيجية إدارة الدين العام من (يونيو ٢٠١٥ – يونيو ٢٠٢٠)	١٢١

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
٢ – ١	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاستثمار والادخار في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥١
٢ – ٢	نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠–٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٣
٢ – ٣	رصيد الاستثمارات–المدخرات العامة والخاصة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٣
٢ – ٤	الدين المحلي والخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٤
٢ – ٥	مدفوعات الفائدة على الدين المحلي وخدمة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٥
٢ – ٦	نسبة الدين الخارجي والفجوة التمويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٧
٢ – ٧	نسبة كل من العجز الكلي، والمصروفات، والإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	٥٨
٢ – ٨	متوسط نسبة مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة للاحتياجات التمويلية خلال فترتي (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦–٢٠١٩/٢٠٢٠)	٦٠

٢ – ٩	نسبة نمو الاحتياجات التمويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠١٩/٢٠٢٠) %	٦١
٢ – ١٠	نسبة حصة مصر ودول أخرى في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠١٠ –٢٠٢٠)	٦٥
٢ – ١١	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) وفقًا للاونكتاد	٦٦
٢ – ١٢	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧١
٢ – ١٣	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع البترول خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٢
٢ – ١٤	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع الصناعة خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٢
٢ – ١٥	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع الزراعة خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٣
٢ – ١٦	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع الاتصالات خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٣
٢ – ١٧	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع التمويل خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٤
٢ – ١٨	تطور نسبة التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطاع السياحة خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٧٤
٢ – ١٩	صافي المساعدات الرسمية لمصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠–٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧٦
٢ – ٢٠	تطور الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠–٢٠١٩/٢٠٢٠)	٧٩
٢ – ٢١	تطور مؤشرات الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨١

٢ – ٢٢	تطور متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)	٨١
٢ – ٢٣	هيكل الدين الخارجي "نسبة من إجمالي الدين الخارجي" في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٣
٢ – ٢٤	هيكل الدين الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠–٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٥
٢ – ٢٥	الدين الخارجي وفقاً للجهات المُقرضة لمصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	٨٧
٣ – ١	نسبة رأس المال الأجنبي من إجمالي رأس المال المصدر في قطاع الصناعة التحويلية المصري خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٧/٢٠١٨)	٩٨
٣ – ٢	نسبة الشركات المؤسسة برأس مال أجنبي لإجمالي الشركات ونسبة رأس المال الأجنبي المصدر لإجمالي رأس المال المصدر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٧/٢٠١٨)	٩٩
٣ – ٣	التوزيع القطاعي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١– ٢٠١٧/٢٠١٨)	١٠٠
٣ – ٤	تطور معدلات نمو الناتج والبطالة والتضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٠
٣ – ٥	أهم بنود الدعم في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٤
٣ – ٦	تطور صافي الاحتياطات الدولية مقارنة بتطور الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٥
٣ – ٧	المستوى الأمثل والفعلي للاحتياطات الدولية وفقًا لمؤشر إجمالي الديون الخارجية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ –٢٠١٩/٢٠٢٠)	١١٧

٣ – ٨	نسبة الدين المحلي والدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٢٠
٣ – ٩	إصدارات الأوراق المالية الحكومية في السوق المحلي في عامي (٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٢٣
٣ – ١٠	متوسط نسبة أسعار الفائدة على الاقتراض الخارجي والمحلي في عامي (٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٢٤
٣ – ١١	توزيعات نسبة امتلاك السندات الحكومية في عام (٢٠١٩/٢٠٢٠) %	١٢٥
٣ – ١٢	عدد مشروعات البنية التحتية المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٨
٣ – ١٣	قيمة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية المنفذة بالشراكة مع القطاع الخاص خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٨

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
١	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حسب المنطقة خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٦٧
٢	الدين الخارجي حسب الجهات المانحة (القيمة بالمليون دولار) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٦٩
٣	هيكل الدين الخارجي (بالمليون دولار) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٧١
٤	نسب هيكل الدين / لإجمالي الديون الخارجية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٧٣
٥	الإيرادات العامة (القيمة بالمليون جنيه) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٧٥
٦	نسب بنود الإيرادات العامة إلى إجمالي الإيرادات في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٧٧
٧	هيكل الإنفاق العام (القيمة بالمليون جنيه) في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٧٩
٨	نسب بنود هيكل الإنفاق العام لإجمالي الانفاق العام في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٨٣
٩	العجز الكلي (القيمة بالمليار جنيه) خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ -٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٨٧
١٠	اقتراض مصر من صندوق النقد الدولي	١٩٠
١١	شركات الاستثمار القائمة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٨)	١٩٢
١٢	تقييم استراتيجية إدارة الدين خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٩/٢٠٢٠)	١٩٧

قائمة الاختصارات

Symbols	المدلول/ المصطلح Nomenclatures	
	المصطلح كاملاً باللغة الانجليزية	المصطلح كاملاً باللغة العربية
ADB	Asian Development Bank	بنك التنمية الآسيوي
ADF	The African Development Fund	بنك التنمية الأفريقي
AFESD	Arab Fund for Economic and Social Development	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
BOO	Build, Own, Operate	البناء فالامتلاك فالتشغيل
BOOT	Build, Own, Operate and Transfer	البناء فالامتلاك فالتشغيل فنقل الملكية
BOT	Build, Operate and Transfer	البناء فالتشغيل فنقل الملكية
BROT	Build, Rent Operate and Transfer	البناء فالاستئجار فالتشغيل فنقل الملكية
BTO	Build, Transfer and Operate	البناء فنقل الملكية فالتشغيل
EIB	European Investment Bank	بنك الاستثمار الأوروبي
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IBRD	The International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	International Development Association	هيئة التنمية الدولية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
ISDB	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية
OECD	Organization for Economic Co-Operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OPEC	The OPEC Fund for International Development	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
PPP	Public Private Partnership	الشراكة بين القطاع العام والخاص
PPPCU	Public Private Partnership Central Unit	الوحدة المركزية لمشروعات المشاركة بين القطاع العام والخاص

الإطار العام للبحث

المقدمة:

أن التنمية هدفًا رئيسيًا لدول العالم النامي، ويواجه تحقيق هذا الهدف العديد من التحديات، لعل من أبرزها تناقص احتياطات بعض الدول من النقد الأجنبي وخصوصًا الدول التي تعاني من ضعف مدخراتها المحلية وعدم كفايتها لتمويل التنمية، إلى جانب العديد من الأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها. وتتعد مصادر تمويل التنمية ما بين استثمار محلي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات تنموية، ولكن هذه المصادر غير كافية في كثير من الأحيان لعملية التنمية، ومن ثم تلجأ الدول إلى مصادر الاقتراض الخارجي من مؤسسات التمويل الدولية أو غيرها من البنوك والدول. وعادة ما تضع الأطراف المقرضة شروطًا تُفرض على الدول المقترضة اتباع مناهج محددة تجاه التعامل مع برامج الإقراض، وغالباً ما ترتبط الشرائح الممنوحة من القروض لتلك الدول بمدى تطبيق الدول لتلك الشروط.

قد تؤدي الشروط التي تصاحب القرض، والتي ربما لا تتناسب مع واقع البيئة الاقتصادية أو الاجتماعية إلى فشل الدول في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى ما تمثله القروض من عبء كبير على اقتصادات الدول المقترضة. كما ترتبط الاستفادة من الدين الخارجي بالكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد، ومدى النجاح في سداد خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

وإذا تمكنت الدول من إدارة القروض بحيث تتحقق الاستفادة المثلى منها، فذلك ينعكس إيجابيًا على عملية التنمية. وعلى خلاف ذلك يمكن للدول أن تتبع مدخلًا مستقلًا لتمويل التنمية بعيدًا عن اللجوء للاقتراض الخارجي، وبما يتناسب مع واقع اقتصادات هذه الدول، وإيجاد سبل أخرى لتمويل التنمية بخلاف القروض التي قد تصبح عبئًا على عاتق الدول وتدخلها في حلقة مفرغة من المديونية الخارجية والتبعية التي قد يكون لها آثارًا اقتصادية واجتماعية سلبية.

وبالنسبة لمصر، فقد شهدت تزايدًا ملحوظًا في حجم الدين الخارجي بعد عام ٢٠١١؛ إذ تضاعف حجم الدين الخارجي أكثر من مرتين خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ – ٢٠١٩/٢٠٢٠ (من ٣٣,٧ مليار دولار ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٧٩ مليار دولار ٢٠١٦/٢٠١٧، ١٢٣,٥ مليار دولار ٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ مما يستدعي دراسة دور هذا الدين في تحقيق التنمية في مصر.

١. مشكلة البحث

تعاني الدول النامية، ومنها مصر من ضعف الموارد المحلية اللازمة للتنمية، حيث يوجد قصور في توافر الموارد المحلية اللازمة لتحقيق التنمية، والذي يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فلقد وصل معدل الادخار المحلي في مصر إلى ما يقرب من (٦,٢%) في عام ٢٠٢٠، بينما بلغ نحو (٢٦,٢%) في ماليزيا، وفي تركيا (٢٨,١%)، والبرازيل (١٦,٧%)، وقد حقق معدل الادخار المحلي في سنغافورة نحو (٥٤,٦%). وترتب على انخفاض معدل الادخار المحلي في مصر اتجاه فجوة الموارد المحلية إلى الاتساع من (٦٣,٢) مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٤٤١,٧) مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة (٧,٥٤%) من الناتج المحلي الإجمالي (بيانات البنك الدولي، ٢٠٢٠، http://bit.ly/3YDQiVd).

بالإضافة إلى تقديرات الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تم تقدير التكلفة السنوية للقضاء على الفقر المدقع "الهدف الأول" في جميع الدول بحوالي (٦٦) مليار دولار أمريكي سنويًا. وتتراوح تقديرات الاستثمار السنوية في البنية التحتية في جميع الدول "قطاع الاتصالات والزراعة والمياه والطاقة والنقل والمباني والصناعة" بين (٥) و(٧) تريليونات دولار، منها (٤) تريليونات تقريبًا للدول النامية يتم الوفاء بما قيمته (١,٤) تريليون دولار فقط (وبالتالي يوجد فجوة تمويل سنوية قدرها (٢,٥) تريليون دولار أمريكي وفقاً للأونكتاد). وفي ظل الفجوات التمويلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، برزت أهمية التمويل الخارجي وذلك لتلبية متطلبات تحقيق التنمية، بحيث يكون الهدف من التمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة للقطاعات الاقتصادية

المختلفة للدولة، وذلك للقيام بالاستثمارات المطلوبة ومن ثم تحقيق التنمية. وقد زاد هذا الاهتمام بالحصول على المزيد من مصادر التمويل الخارجية، في ظل الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مما يتطلب التخطيط للتشارك والتعاون مع الأطراف الدولية، بما في ذلك اللجوء لمصادر التمويل الخارجي من أجل تحقيق أهداف التنمية. وهنا تكمن مشكلة البحث في رصد وتحليل دور التمويل الخارجي بمصادره المختلفة (الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الرسمية، والقروض الخارجية) في تحقيق التنمية في الاقتصاد المصري.

٢. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في محاولة معرفة مصادر التمويل الخارجية بأشكالها سواء قروض، أو منح خارجية، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وتقييم دورها في تحقيق أهداف التنمية. وكذلك الآثار الكبيرة للاقتراض الخارجي على الاقتصاد المصري، وهذه الآثار منها بالطبع الإيجابي والسلبي. ومن ثم يسعى البحث لتوضيح تأثير الدين الخارجي المصري على التنمية، وهل زيادة الاقتراض الخارجي في صالح عملية التنمية الاقتصادية أم تعرقلها؟ وقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- لجوء الكثير من الدول النامية وتحديدًا مصر للتمويل الخارجي نتيجة انخفاض معدلات الادخار المحلي، وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وظهور صعوبات في تحقيق التنمية.
- تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات التمويلية الدولية بشكل عام، وصندوق النقد والبنك الدوليين بشكل خاص، في إدارة اقتصادات الدول المقترضة باعتبارهما من مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة.
- اعتماد مصر المتزايد على الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية وفقًا لشروط معينة، مما أثر على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

٣. أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى رصد تأثير التمويل الخارجي على التنمية، وتفصيلًا يهدف البحث إلى:

- التعرف على مصادر وأدوات تمويل التنمية.
- تحليل دور التمويل الخارجي في تحقيق التنمية في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).
- تقييم المنافع والمخاطر المترتبة على التمويل الخارجي للتنمية في مصر.
- البحث في البدائل الأخرى المتاحة لتمويل التنمية.

٤. الأسئلة البحثية المقترحة

- هل ساهم التمويل الخارجي في تحقيق التنمية في مصر؟
- هل التمويل الخارجي هو أفضل وسيلة لتمويل التنمية في مصر؟
- ما هى المصادر الأخرى لتمويل التنمية في مصر بخلاف التمويل الخارجي؟

٥. منهج البحث

تتطلب دراسة موضوع البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لسلسلة زمنية لإحصاءات التمويل الخارجي واستخداماته في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

٦. الدراسات السابقة

توجد مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الآثار الاقتصادية للتمويل الخارجي بصفة عامة، والمديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والنمو المستدام بشكل خاص.

هدفت دراسة (Muhammad Mustapha Abdullahi & Others,2016) إلى بناء تحليل مفاهيمي للعلاقات بين الدين الخارجي وتكوين رأس المال؛ وذلك من أجل الوقوف على تجارب الديون الخارجية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وقد استخدمت الدراسة في ذلك المنهج الوصفي، وأثبتت الدراسة أن الدين عامة والدين الخارجي

خاصة يُعد مؤشرًا ضروريًا لتقيم أداء أي اقتصاد، كما بينت نتائج الدراسة أنه خلال العقود الخمسة من تجارب الديون الخارجية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجود علاقات سلبية بين الدين وبين جميع المتغيرات الاقتصادية الهامة في هذه الدول، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن الديون أثرت سلباً على التطور الإيجابي لتكوين رأس المال كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة. وللتعرف على الآثار الحقيقية للدين العام على عملية التنمية في جنوب أفريقيا جاءت دراسة (Chitiga & Others,2015)، وذلك من خلال دراسة تطور الدين العام وتأثيره على الاقتصاد، بالإضافة إلى تقديم توصيات حول كيفية التخفيف من مخاطر الدين العام، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي، وقد أظهرت نتائج الجزء التجريبي لهذه الدراسة أن الدين العام مستدام، كما يمكن للحكومة أن تجمع إيرادات كافية في المستقبل لدفع خدمة الديون، ولكن بشرط التمكن من الوصول إلى الأسواق المالية عندما يحين موعد استحقاق الديون القديمة.

وفي دراسة أخرى لمعرفة أثر الدين السيادي العام لدول الاتحاد الأوروبي على كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، تم استخدام أسلوب التحليل القياسي. وقد وجدت الدراسة أن الزيادة بنسبة (١%) في معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسبب في حدوث تباطؤ بنسبة (٠,٠٢٧%) في معدل النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي وذلك في الفترة قبل عام ٢٠٠٤، أي قبل أن يصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي (٢٧) دولة، ولكن بعد ذلك التاريخ ارتفعت النسبة إلى (٠,٠٤١%)، وفيما يتعلق بالآثار طويلة الأجل للدين العام على التنمية الاقتصادية كان المعدل الأمثل للدين السيادي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٦٨%) قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وارتفع إلى (٨٦%) بحلول عام ٢٠١٢ حسب دراسة (Zsolt Szabo,2013).

بينما لتقييم الأثر غير الخطي للديون الخارجية على النمو للدول النامية، قامت دراسة (Catherine P., Helene P. and Luca R, 2011) باستخدام البيانات التاريخية ل ٩٣ دولة نامية وبتطبيق Data Analysis Panel، وجد الباحثون أن متوسط المديونية ذات الأثر السلبي تتراوح بنسبة بين (٣٥%) إلى (٤٠%) من الناتج المحلي

الإجمالي، وأن الأثر الحدي يقدر بنحو نصف هذه القيمة. بالإضافة إلى التعرف على تجارب الدول النامية في كيفية استخدام المديونية الخارجية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع وتيرتيها، وعرض الدور الذي لعبته المديونية الخارجية؛ لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار جاءت دراسة (بديع القدو، ٢٠١٣)، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد استنتجت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها أن الدول التي لجأت إلى المديونية الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية قد لجأت إلى هذا الخيار بعد أن وجدت أن مواردها الذاتية غير كافية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وأن القروض الخارجية يمكن أن تنشط التجارة الخارجية.

وفي محاولة للتعرف على أثر الديون على التأثير الحقيقي للديون الحكومية على النمو الاقتصادي المستدام في ماليزيا خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠١٥)، وذلك بعد المخاوف التي أُثيرت حول آثار الديون الحكومية في ماليزيا، وهل عملت على تحفيز الاقتصاد أم شكلت عبئًا على النمو الاقتصادي؟ قامت دراسة (Burhanudin & Others, 2017) باستخدام أسلوب التحليل القياسي؛ لتحقيق غرض الدراسة. وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي المُستدام على المديين القصير والطويل، أي أن الدين الحكومي كان سببًا خلال هذه الفترة في النمو المستدام، وأوصت الدراسة أنه لابد من تخصيص الدين الحكومي للنفقات الإنتاجية التي ستساهم في النمو الاقتصادي المستدام على المديين القصير والطويل.

بينما لمعرفة أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في باكستان للفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٢، تناولت ذلك دراسة (Ghulam,M,2005)، وبينت الدراسة أن الدول النامية بشكل عام وباكستان بشكل خاص تعاني من وجود واضح للفجوات التمويلية الخارجية والداخلية، مما دفع تلك الدول إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي، وبسبب افتقار باكستان للسياسات الاستثمارية الحكيمة، أدى ذلك إلى توجه الدولة نحو الاعتماد على المساعدات الخارجية والاستدانة من الخارج كمصدر للتمويل. وفي النهاية تم التوصل إلى أن المساعدات الخارجية لها أثر إيجابي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونشر التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى خفض العجز في

ميزان المدفوعات وكذلك عجز الموازنة. إما الأثر السلبي للمساعدات الخارجية فيتمثل في أن هذه المساعدات أخذت تحل محل الادخار المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي.

وفي دراسة أخرى تمثل الهدف الرئيسي منها توضيح العلاقة بين كل من المديونية الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دولة الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل القياسي لتحقيق هدف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المديونية الخارجية تؤثر بشكل سلبي على متغيرات: النمو الاقتصادي، والادخار المحلي، والاستثمار، والاستهلاك، والصادرات، والواردات. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على الاقتراض من الخارج من خلال تحفيز الادخار المحلي، بالإضافة إلى ضرورة القيام بوضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه التدفقات الاستثمارية نحو القطاع الصناعي الذي يُحقق قيمة مضافة مرتفعة، فضلًا عن تنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية (سامر عبد الهادي، ٢٠١١).

وجاءت بعض الدراسات لتتناول مصر ومنها؛ دراسة (El-Mahdy, Adel & Torayeh, Neveen,2009)، حيث قامت بتحليل ودراسة بيانات الدين العام في مصر في الفترة ١٩٨١-٢٠٠٦ باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتوصلت إلى أن الدين العام سواء المحلي أو الخارجي له تأثير سلبي قوي على النمو. كما تم دراسة مدى استدامة الديون ونتج عن ذلك أن مسار الديون المتبع في مصر كان مستداماً خلال فترة الدراسة، بمعنى أنه لم يؤد إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، ولكي تظل الديون الخارجية مستدامة في المستقبل، يلزم إجراء إصلاحات مالية كبيرة واعتماد سياسات للحفاظ على معدلات نمو متزايدة. بينما اهتمت دراسة (Abu Taleb and Hamad,2012) بفحص سياسة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٨ ومقارنتها بالوضع الأمثل، ووجدا أن الدين الخارجي المصري كان أكبر من المستوى الأمثل قبل عام ١٩٩٧، وبعد ذلك العام كان أقل من المستوى الأمثل.

ولتقييم استدامة الدين العام في مصر في ضوء التطورات المالية في السنوات الأخيرة حتى قبل عام ٢٠٠٤، وقام الباحثون بإجراء محاكاة لمسار الدين/الناتج (debt-output trajectory)، وذلك استنادًا إلى افتراضات مختلفة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية. وكانت أهم نتائج الدراسة؛ ارتفاع معدل الدين للناتج في مصر مقارنة بعينة من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وأن هذا الدين يرجع أساسًا إلى اعتبارات هيكلية وليست دورية. وأشارت نتائج المحاكاة إلى أهمية إجراء تعديل مالي للحد من زيادة الدين وتعزيز القدرة على الاستدامة المالية، دراسة (Pedro Alba, Al-Shawarby & Farrukh Iqbal, ECES,2004).

وللبحث في تحليل المنافع والأعباء جراء الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض، والتحويلات)؛ للوقوف على درجة فعاليتها وكفاءتها ثم القياس الكمي لتأثيرها على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧). وقد أكدت الدراسة على أن التمويل الخارجي لا يُعد بديلاً للتمويل الذاتي للأنشطة، لذلك ينبغي أن يرتبط الدين الخارجي بزيادة القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل القومي بالشكل الذي يفوق أعباء خدمة هذا الدين، كما استنتجت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية في مصر لم تُسهم بصورة كبيرة في نقل التكنولوجيا (فادية عبد السلام، ٢٠١٩). كما تناولت دراسة أخرى الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية بالتطبيق على مصر، وتعرضت لأهم مشاكل تفاقم أزمة الديون في مصر، والمتمثلة في طبيعة استخدام القروض الخارجية من خلال استخدامها في تسديد عجز الموازنة واستيراد السلع الاستهلاكية وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الحد من الاقتراض الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها، بالإضافة إلى التوسع في سياسات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبء الديون الخارجية (عبد الغفار فاروق، ٢٠١٧).

جاءت دراسة للتعرف على هيكل الدين العام ومؤشراته، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عنه في مصر، وتحليل أثر كل من الدين الداخلي والدين الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي من أجل تحقيق غرض الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أثر إيجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام؛ وبالتالي

فالدين الداخلي له أثر إيجابي على زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، أما الدين الخارجي فكان أثره سلبياً على الصادرات، ولكن لم يكن هذا الأثر بمستوى الخطورة الكبيرة؛ ويرجع ذلك لمجموعة عوامل أهمها: المساعدات الخارجية، وتحويلات العاملين، ومن ثم يتطلب الأمر ضرورة معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بشكل يُزيد من معدلات النمو الاقتصادي دراسة (مايح شبيب، حيدر جواد كاظم، ٢٠١٥).

وللخروج بمجموعة من الحلول السياسية والاقتصادية للتغلب على مشكلة تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية جاءت دراسة (Jurgen Kaiser & Alain Lambert, 1996) وهي من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع مقايضة الديون من أجل التنمية المستدامة، وممارسات تحويل الديون لاستثمارات. وتوصلت تلك الدراسة إلى أن مقايضة الديون مقابل التنمية هي أكثر من مجرد عملية مالية، فهي عملية تتضمن استخدام ناتج عملية التحويل بشكل يكون أكثر تعقيدًا من العملية المالية نفسها. وعادة ما تتم تلك العملية في الدول التي يرتفع بها معدل التضخم ويضعف بها النظام المصرفي كما في الدول النامية بشكل عام.

بينما دراسة (Bailo Diallo,2007) هدفت بالأساس إلى مراجعة تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار موضوع هذه الدراسة هو أن غينيا تواجه صعوبة في الالتزام بآجال استحقاق ديونها الخارجية؛ بسبب نقص النقد الأجنبي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل القياسي. وأظهرت نتائج التقدير أن الدين الخارجي يؤثر سلبًا على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تُظهر النتائج أنه من بين جميع متغيرات النموذج يُعد معدل الاستثمار وتنمية رأس المال البشري هي المصادر الرئيسية للنمو، وفي حين أن البلاد لا تستفيد إلا قليلًا من الانفتاح التجاري وانخفاض قيمة العملة، وقد تم وضع مجموعة من التوصيات تتعلق بإدارة الديون، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبناء القدرات البشرية، وتنويع الصادرات.

وبناء على ما سبق سنتناول خلال البحث؛ تطور التمويل الخارجي خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠، ومعرفة أهم مصادر التمويل الخارجي ودورها في التنمية، ومحاولة التعرف على حلول مبتكرة لتمويل التنمية في ضوء التوجهات العالمية.